

MAZARS مصطفى شوقي
محاسبون قانونيون

منصور وشركاهم برائيس وترهاوس كوبرز
محاسبون قانونيون و استشاريون

ملخص القوائم المالية المستقلة لبنك بي إن بي باريجا
شركة مساهمة مصرية
عن التسعة أشهر المنتهية
في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٣

MAZARS مصطفى شوقي
محاسبون قانونيون

منصور وشركاهم برايس وتر هاوس كوبرز
محاسبون قانونيون و استشاريون

تقرير الفحص المحدود على القوائم المالية الملخصة للبنك بي إن بي باريبا "ش.م.م."

إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة بنك بي إن بي باريبا "ش.م.م."

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية المستقلة لبنك بي إن بي باريبا "شركة مساهمة مصرية" عن التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٣ والتي استخرجت منها القوائم المالية الملخصة المرفقة، وذلك طبقاً لمعيار المراجعة المصري الخاص بالفحص المحدود، وحسبما هو وارد بتقرير الفحص المحدود المؤرخ في ١٢ نوفمبر ٢٠١٣ فقد أبدينا استنتاجاً غير متحفظ على القوائم المالية المستقلة للبنك عن التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٣ والتي استخرجت منها القوائم المالية الملخصة المرفقة.

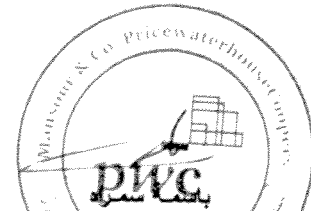
وفى رأينا أن القوائم المالية الملخصة المرفقة تتفق- في كل جوانبها الهامة- مع القوائم المالية المستقلة الكاملة للبنك عن التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٣.

ومن أجل الحصول على تفهم أشمل للمركز المالي للبنك في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٣ ونتائج أعماله و تدفقاته النقدية عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وكذا عن نطاق أعمال فحصنا المحدود، يقتضى الأمر الرجوع إلى القوائم المالية المستقلة الكاملة للبنك عن التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٣ وتقرير الفحص المحدود عليها.

القاهرة في: ١٢ نوفمبر ٢٠١٣

مراقبا الحسابات


ش.م.م. "٥٢٧٤"
رئيس جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
رئيس جمعية الضرائب المصرية
MAZARS مصطفى شوقي


ش.م.م. "٦٥٨٨"
رئيس جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
رئيس جمعية الضرائب المصرية
منصور وشركاهم برايس وتر هاوس كوبرز

بنك بي إن بي باريبا (شركة مساهمة مصرية)
قائمة المركز المالي المستقلة في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٣

٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٣٠ سبتمبر ٢٠١٣	إيضاح	(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)
			<u>الأصول</u>
٨٦٠ ٩٩٦	١ ٨٥١ ٥٩٥	(١٤)	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
٦٠ ٤٢ ٢٤٣	٦ ٤٧٧ ٩٠٦	(١٥)	أرصدة لدى البنوك
٧٢٢ ٢١٩	١ ٢٧٧ ٦٩١	(١٦)	أفون خزائنة
٦ ٢٠٧ ٤٧٦	٦ ٩٢٠ ١٨٣	(١٧)	قروض و تسهيلات العملاء (بالصافي)
٢ ٧٣١	٧ ٩٨٠	(١٨)	مشتقات مالية
٩ ٦١٣	٩ ٦٢١	(١٩)	أصول مالية بفرض المتاجرة
١ ٧٧٠ ١٤٣	٢ ٥٠٩ ٠١٤	(٢٠)	استثمارات مالية متاحة للبيع
٩٩ ٠٠٠	٩٩ ٨٩٦	(٢١)	استثمارات في شركات تابعة
٢١ ١٠٤	١٥ ٧٠٩	(٢٢)	أصول غير ملموسة
١ ٢٤ ٥٧٤	١٩٣ ٣٦٨	(٢٣)	أصول أخرى
٤٧٦ ٧١٩	٤٤٧ ٥٩٩	(٢٤)	الأصول الثابتة
١٦ ٣٣٦ ٨١٨	١٩ ٨١٠ ٥٦٢		إجمالي الأصول

الالتزامات وحقوق الملكية

			<u>الالتزامات</u>
٩٥٨ ٤٤٦	٩١١ ٣٢٢	(٢٥)	أرصدة مستحقة للبنوك
١٣ ٠٠٠ ٩٣٨	١٦ ٠٨٠ ٧٩٧	(٢٦)	ودائع العملاء
٢ ٦٠٥	٩ ٩٢٨	(١٨)	مشتقات مالية
٣٠٣ ٤٩٦	٣٦٢ ١٤٢	(٢٧)	التزامات أخرى
٤٣ ٧٨٦	٤٤ ٨٧٢	(٢٨)	مخصصات أخرى
١٩ ٤٨٩	٩١ ٧٢٤		التزامات ضرائب الدخل الجارية
١ ٥٦٥	٢٠٩	(٢٩)	التزامات ضريبية مؤجلة
١٤ ٣٣٠ ٣٢٥	١٧ ٥٠٠ ٩٩٤		إجمالي الالتزامات

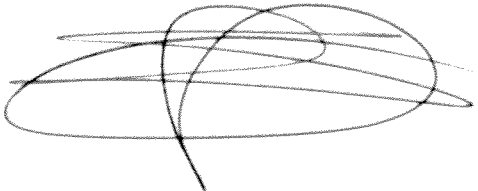
حقوق الملكية

١ ٧٠٠ ٠٠٠	١ ٧٠٠ ٠٠٠	(٣٠)	رأس المال المصدر والمدفوع
٤ ١٤٤	٤٧ ٧٠٤	(٣١)	احتياطات
٣٠٢ ٣٤٩	٥٦١ ٨٦٤	(٣١)	أرباح محتجزة
٢ ٠٠٦ ٤٩٣	٢ ٣٠٩ ٥٦٨		إجمالي حقوق الملكية
١٦ ٣٣٦ ٨١٨	١٩ ٨١٠ ٥٦٢		إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

- الإيضاحات المرفقة تمثل جزءاً متمماً للقوائم المالية.

القائم بأعمال العضو المنتدب
شاهيناز فوده
بيير دوليز

رئيس مجلس الإدارة
هشام عبد الله قاسم القاسم



- القاهرة في ١٠ نوفمبر ٢٠١٣

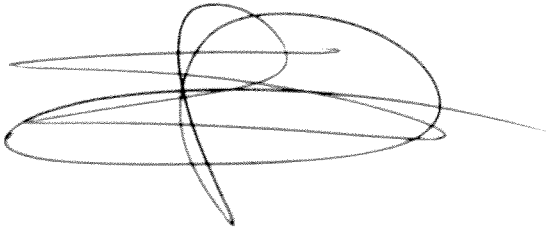
بنك بي إن بي باريبا (شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل المستقلة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٣

<u>٣٠ سبتمبر ٢٠١٢</u>	<u>٣٠ سبتمبر ٢٠١٣</u>	<u>(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)</u>
٧٩٧.٠٠١	٩٤٣.٩٩٦	عائد الفروض والإيرادات المشابهة
(٣٧٤.٨١٤)	(٤٣٣.٠٣٣)	تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة
<u>٤٢٢.١٨٧</u>	<u>٥١٠.٩٦٣</u>	صافي الدخل من العائد
١٢٥.٢٦١	١٨٥.٧١٩	إيرادات الأتعاب والعمولات
(١٧.٩٥٦)	(٢١.٧٢٦)	مصرفات الأتعاب والعمولات
<u>١٠٧.٣٠٥</u>	<u>١٦٣.٩٩٣</u>	صافي الدخل من الأتعاب والعمولات
٣٥٨	٣٧٠	إيرادات من توزيعات أرباح اسهم
٦٤.٠٢٨	١٢٤.٨٧٣	صافي دخل المتاجرة
١٠.٤١	٢٨.٤٩٨	أرباح بيع إستثمارات مالية
(٤١.٦٣٥)	(١٧.٢٦١)	عبء الإضمحلال عن خسائر الإئتمان
(٣١٠.٩٦٠)	(٣٥٧.٥٤٣)	مصرفات إدارية
(٥٢.٤١٤)	(٦٠.٣٤٦)	مصرفات تشغيل أخرى
<u>١٩٨.٩١٠</u>	<u>٣٩٣.٥٤٧</u>	الربح قبل ضرائب الدخل
(٢٤.٥١١)	(١٠٣.٨٩٠)	عبء ضرائب الدخل
<u>١٧٤.٣٩٩</u>	<u>٢٨٩.٦٥٧</u>	صافي أرباح الفترة بعد ضرائب الدخل
<u>١٠.٢٦</u>	<u>١٧.٠٤</u>	نصيب السهم من حصة المساهمين في صافي أرباح الفترة

- الإيضاحات المرفقة تمثل جزءاً متمماً للقوائم المالية.

القائم بأعمال العضو المنتدب

شاهيناز فوده
 بيير دوليز



رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك بي إن بي باريبا (شركة مساهمة مصرية)
قائمة التغير في حقوق المساهمين المستقلة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٣

(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)

البيان	رأس المال	الإحتياطات	أرباح محتجزة	الإجمالي
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١١	١٧٠٠٠٠٠	(٨٩ ٩٣٦)	٢٥٦ ٧٥٠	١ ٨٦٦ ٨١٤
توزيعات أرباح عام ٢٠١١	-	-	(٢٠٥ ٢٣٧)	(٢٠٥ ٢٣٧)
المحول إلى الإحتياطي القانوني	-	١٠ ٨٠٤	(١٠ ٨٠٤)	-
المحول إلى إحتياطي مخاطر بنكية عام	-	٤٤	(٤٤)	-
صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع بعد الضرائب	-	٥٤ ٨٠٥	-	٥٤ ٨٠٥
صافي ربح الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٢	-	-	١٧٤ ٣٩٩	١٧٤ ٣٩٩
الرصيد في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٢	١٧٠٠٠٠٠	(٢٤ ٢٨٣)	٢١٥ ٠٦٤	١ ٨٩٠ ٧٨١
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢	١٧٠٠٠٠٠	٤ ١٤٤	٣٠٢ ٣٤٩	٢ ٠٠٦ ٤٩٣
توزيعات أرباح عام ٢٠١٢	-	-	(١٦ ٢٨٣)	(١٦ ٢٨٣)
المحول إلى الإحتياطي الرأسمالي	-	٧٦٩	(٧٦٩)	-
المحول إلى الإحتياطي القانوني	-	١٣ ٠٤٦	(١٣ ٠٤٦)	-
المحول إلى إحتياطي مخاطر بنكية عام	-	٤٤	(٤٤)	-
صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع بعد الضرائب	-	٢٩ ٧٠١	-	٢٩ ٧٠١
صافي ربح الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٣	-	-	٢٨٩ ٦٥٧	٢٨٩ ٦٥٧
الرصيد في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٣	١٧٠٠٠٠٠	٤٧ ٧٠٤	٥٦١ ٨٦٤	٢ ٣٠٩ ٥٦٨

- الإيضاحات المرفقة من صفحة ٦ إلى صفحة ٦٩ تمثل جزءاً متمماً للقوائم المالية.

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

القائم بأعمال العضو المنتدب

شاهيناز فوده

بيير دوليز

بنك بي إن بي باريبا (شركة مساهمة مصرية)

ملخص قائمة التدفقات النقدية المستقلة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٣

(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)		٣٠ سبتمبر ٢٠١٣	٣٠ سبتمبر ٢٠١٢
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل	١ ٦٥١ ٤٨١	٤٩٣ ٤٦١	
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة الاستثمار	(٧١٧ ٢٢١)	١١ ٨٥٧	
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل	(١٦ ٢٨٣)	(٢٠٥ ٢٣٧)	
صافي الزيادة في النقدية وما في حكمها خلال الفترة	٩١٧ ٩٧٧	٣٠٠ ٠٨١	
رصيد النقدية وما في حكمها في أول الفترة	٦ ٦٨٢ ١٤٤	٤ ٧٣٠ ٤٥٩	
رصيد النقدية وما في حكمها في آخر الفترة	٧ ٦٠٠ ١٢١	٥ ٠٣٠ ٥٤٠	

- الإيضاحات المرفقة تمثل جزءاً متكاملاً للقوائم المالية.

القائم بأعمال العضو المنتدب
شاهيناز فوده
بيير دوليز

رئيس مجلس الإدارة
هشام عبد الله قاسم القاسم

١- التأسيس والنشاط

يقدم بنك بي إن بي باريبا "ش.م.م" خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية والخارج من خلال واحد و ستون فرعاً ويوظف به ١٥٣٥ موظفاً في تاريخ المركز المالي.

تأسس البنك كشركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٧٧، والذي حل محله القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار في جمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في شارع التسعين بالتجمع الخامس. ويرأس مجلس إدارة البنك السيد/ هشام عبد الله قاسم القاسم.

قام بنك بي إن بي باريبا فرنسا ببيع عدد ١٦,١٨٢,٨٤٧ سهم من أسهمه لبنك بي إن بي باريبا "ش.م.م. لبنك الامارات دى الوطنى لتصبح نسب المساهمة في البنك ٩٥,٢% و ٤,٤% و ٠,٤% لكل من بنك الامارات دى الوطنى و بنك مصروصندوق العاملين ببنك القاهرة على التوالى بموجب إخطارات نقل الملكية الصادرة من بورصة الأوراق المالية، كما تم بيع أسهم بنك مصر و صندوق العاملين ببنك القاهرة بالكامل الى بنك الامارات دى الوطنى و الامارات دى الوطنى للأوراق المالية و الامارات للخدمات المالية فى ٤ سبتمبر ٢٠١٣ لتصبح نسب المساهمة فى البنك ٩٩,٩٩٨% و ٠,٠٠١% و ٠,٠٠١% على التوالى وجاري تسجيل تلك التعديلات بالسجل التجارى.

تم إعتد القوائم المالية للإصدار من قبل عضـو مجلس الإدارة التنفيذى نيابة عن مجلس الإدارة فى ١٠ نوفمبر ٢٠١٣.

٢- ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية. وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

١- أسس إعداد القوائم المالية

يتم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري الخاصة بقواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس والافصاح والمعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨، وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة أو بالتكلفة المستهلكة حسب الأحوال بما فى ذلك الأصول والالتزامات المالية بغرض المتاجرة، والأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وجميع عقود المشتقات المالية.

٢- الشركات التابعة

الشركات التابعة هي المنشآت (بما فى ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة) التي يمتلك البنك القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية بغرض الحصول على منافع من أنشطتها وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على المنشأة.

ويتم المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة. ووفقاً لهذه الطريقة، تثبت تلك الاستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أية شهرة نشأت في تاريخ التجميع الأولى ويخصم منها أية خسائر اضمحلال في القيمة، وتثبت توزيعات الأرباح من تلك الاستثمارات كإيرادات في قائمة الدخل عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك في تحصيلها.

٣- ترجمة العملات الأجنبية

٣-١ عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصري وهو عملة التعامل والعرض للبنك.

٣-٢ المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

- تُسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال الفترة / السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة. ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ، ويتم الاعتراف بقائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وكذا بالفروق الناتجة عن التقييم ضمن البنود التالية :-

- صافي دخل المتاجرة أو صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالنسبة للأصول / الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بحسب النوع.
- إيرادات (مصرفات) أخرى بالنسبة لباقي البنود.

- يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة كاستثمارات مالية متاحة للبيع (أدوات دين) ما بين فروق نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة. ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالفروق المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة والفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بباقي فروق التغير في القيمة العادلة ببند احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع.

- تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود ذات الطبيعة غير النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغيير أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة تلك البنود. ومن ثم يتم الاعتراف بأجمالي فروق التقييم الناتجة عن قياس أدوات حقوق الملكية المبوبة كاستثمارات مالية متاحة للبيع ضمن احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع بحقوق الملكية.

٤- أدون الخزانية

يتم الاعتراف بأدون الخزانية بالمركز المالي بتكلفة إقتنائها وتظهر بقائمة المركز المالي بالقيمة الإسمية مستبعداً منها رصيد العوائد التي لم تستحق بعد.

٥- الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب أصوله المالية بين التصنيفات التالية: أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وقروض ومديونيات، واستثمارات مالية متاحة للبيع. ويعتمد التصنيف على طبيعة والغرض من تلك الأصول ويتحدد بمعرفة الإدارة في تاريخ الاعتراف الأولي بها.

٥-١ الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تشتمل هذه المجموعة على أصول مالية بغرض المتاجرة ومشتقات مالية.

- يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وتتسم بنمط الحصول على أرباح فعلية حديثة من التعامل عليها في الأجل القصير أو كانت عبارة عن مشتقات مالية غير مخصصة وفعالة كأدوات تغطية.

- يتم تبويب الأصول المالية عند نشأتها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في الحالات التالية :

- إذا كان ذلك التبويب سيؤدى إلى منع أو الحد بدرجة كبيرة من تضارب القياس الذى قد ينشأ إذا تم تبويب المشتقة المالية بغرض المتاجرة فى الوقت الذى يتم فيه تبويب وقياس الأداة المالية محل المشتقة بالتكلفة المستهلكة مثل القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء وأدوات الدين المصدرة.
- إذا كان الأصل المالى المراد تبويبه، مثل الاستثمارات فى أدوات حقوق الملكية يشكل جزءاً من مجموعة تضم أصول أو التزامات مالية أخرى أو كلاهما يتم إدارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة وفقاً لإستراتيجية الاستثمار أو إدارة المخاطر وتعد التقارير عنها للإدارة العليا على هذا الأساس.
- إذا كان الأصل المالى المراد تبويبه مثل أدوات الدين المحتفظ بها يمثل جزءاً من عقد يحتوى على واحد أو أكثر من المشتقات الضمنية التي ترتبط تدفقاتها النقدية ارتباطاً وثيقاً بالتدفقات النقدية لأداة الدين بما يسمح بتبويب الأداة المركبة ككل بما فى ذلك الأصل المالى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات فى القيمة العادلة للمشتقات المالية التي يتم إدارتها بالارتباط مع أصول أو التزامات مالية مبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وذلك فى قائمة الدخل ضمن بند صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- لا يتم إعادة تبويب أية مشتقة مالية نقلاً من مجموعة الأدوات المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها، كما لا يتم إعادة تبويب أية أداة مالية أخرى نقلاً من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تصنيفها بمعرفة البنك عند نشأتها كأداة تُقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

٢-٥ القروض والمديونيات

- تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة فى سوق نشطة فيما عدا :
- الأصول التي ينوى البنك بيعها فوراً أو فى مدى زمني قصير حيث (ويتم تبويبها فى هذه الحالة ضمن الأصول المالية بغرض المتاجرة) أو التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
 - الأصول التي يبويبها البنك على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولى بها.
 - الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

٣-٥ الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

- تمثل الاستثمارات المالية المتاحة للبيع أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة، وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات فى أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم.

ويتبع ما يلى بالنسبة للأصول المالية :-

- يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع المعتادة للأصول المالية سواء تلك المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، والاستثمارات المالية المتاحة للبيع والقروض والمديونيات وذلك فى تاريخ التسوية وهو التاريخ الذى يتم فيه تسليم الأصل إلى أو بواسطة المنشأة.
- يتم الاعتراف الأولى بالأصول المالية - بخلاف تلك التى يتم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة أما بالنسبة للأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فيتم

الاعتراف بها بالقيمة العادلة مع تحميل تكاليف المعاملة المرتبطة باقتناء تلك الأصول بقائمة الدخل ضمن بند "صافي دخل المتاجرة".

- يقوم البنك باستبعاد الأصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدى في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يحول البنك ذلك الأصل وكذا معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية الى طرف آخر بينما يتم استبعاد الالتزامات المالية عندما تنتهي إما بسدادها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية.

- يتم القياس باللاحق بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والأصول المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بينما يتم القياس باللاحق للقروض والمديونيات بالتكلفة المُستهلكة.

- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في السنة التي تحدث فيها، بينما يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته، عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتراكمة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية.

- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المُستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية الخاصة بالأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة متاحة للبيع، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها.

- يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المُعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم المقبولة. ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة، أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أى اضمحلال في القيمة.

٦- المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كانت للبنك حق قانوني قابل للنفذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وإذا كان لديه النية لأجراء التسوية على أساس صافي المبالغ أو استلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

٧- أدوات المشتقات المالية

يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة. ويتم تحديد القيمة العادلة من خلال الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة، أو المعاملات السوقية الحديثة، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات حسب الأحوال. ويتم الاعتراف بالمشتقات كاصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة أو كالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة.

يتم فصل المشتقات المالية التي تتضمنها أدوات مالية أخرى، مثل خيار التحويل بالسندات القابلة للتحويل إلى أسهم، ومعالجتها كمشتقات مستقلة إذا ما انطبق عليها تعريف المشتقة المالية وعندما لا تكون خصائصها الاقتصادية ومخاطرها لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وبشرط ألا يكون ذلك العقد المركب مبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في قيمتها العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافي دخل المتاجرة. ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا اختار البنك تبويب العقد المركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة كأداة تغطية، وعلى طبيعة البند المغطى. ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات لتغطية المخاطر التي يتعرض لها كما يلي :

- تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).
- تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تُنسب إلى أصل أو التزام معترف به، أو تُنسب إلى معاملة متبنا بها (تغطية التدفقات النقدية).
- تغطيات صافي الاستثمار في عمليات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار).

إيرادات ومصروفات العائد

-٨

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند "عائد القروض والإيرادات المشابهة" أو "تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي وذلك بالنسبة للاستثمارات ذات العائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

وطريقة معدل العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المُستهلكة لأداة دين سواء كانت أصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات أو تكاليف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لحصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل كلما كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي في تاريخ الاعتراف الأولى. وعند حساب معدل العائد الفعلي، يتم تقدير التدفقات النقدية بناء على كافة شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية. وتتضمن طريقة حساب العائد الفعلي كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

ويتوقف البنك عن الاعتراف بإيرادات العائد على القروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة بقائمة الدخل ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، على أن يتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي :-

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد إسترداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية.

- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يُتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يُعلى العائد المحسوب لاحقاً على القرض ويدرج ضمن الفوائد المجنية وفقاً لشروط عقد الجدولة لحين سداد ٢٥% من أقساط الجدولة وبعد أدنى انتظام لمدة سنة وفي حالة استمرار العميل في الانتظام يبدأ إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم ضمن الإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المُهمش قبل الجدولة الذي لا يُدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في الميزانية قبل الجدولة.

إيرادات الأتعاب والعمولات

-٩

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد. بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملًا للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي وتدرج ضمن إيرادات العائد.

إيرادات توزيعات الأرباح

-١٠

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح في تاريخ صدور الحق في تحصيلها.

١١ - اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الأصول مضافة إلى أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بالميزانية ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء وإعادة البيع) مخصوماً من أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بقائمة المركز المالي باعتبارها تمثل إقراض أو إقراض بضمان الأذون. ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء أو سعر الشراء وسعر إعادة البيع على أنه عائد (مدين / دائن) يُستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

١٢ - اضمحلال الأصول المالية

١-١٢ الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

يقوم البنك في نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية. وبعد الأصل المالي أو مجموعة من الأصول المالية مضمحلة وينشأ عنها خسائر اضمحلال عندما يكون هناك دليل موضوعي على الاضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولي بالأصل (حدث الخسارة loss event) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها.

وتتضمن المؤشرات التي يأخذها البنك في اعتباره لتحديد مدى وجود دليل موضوعي على خسائر الاضمحلال أياً مما يلي:

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المدين أو من يضمنه.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل التأخير في أو عدم سداد أصل القرض أو فوائده.
- توقع إفلاس المقترض أو الدخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض.
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية.
- اضمحلال في قيمة الضمانات.
- تدهور الحالة الائتمانية للمقترض.

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولي بها على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدى.

ويقوم البنك بتقدير فترة تأكيد الخسارة وهي الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة ولأغراض التطبيق العملي جرى العرف على أن تكون فترة تأكيد الخسارة سنة واحدة.

لذا يقوم البنك أولاً بتقدير ما إذا هناك دليل موضوعي على اضمحلال أى أصل مالي إذا كان منفرداً ذو أهمية نسبية، كما يتم تقدير الاضمحلال على مستوى إجمالي أو فردي للأصول المالية الأخرى التي لا تعد ذو أهمية نسبية منفردة، وفي هذا المجال يُراعى ما يلي :

- إذا لم يتوافر دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً، سواء كان هاماً بذاته أو لم يكن، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية ذات خصائص خطر ائتماني مشابه ثم يتم تقييمها معاً لتقدير الاضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية.

- في حالة وجود دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي عندئذ يتم دراسته منفرداً لتقدير الاضمحلال، وإذا نتج عن تلك الدراسة نشأة أو زيادة في خسائر اضمحلال الأصل لا يتم ضم ذلك الأصل إلى مجموعة الأصول المالية التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع.

أما إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة.

فإذا توافر دليل موضوعي على الاضمحلال في قيمة أصول مالية مثبتة بالتكلفة المستهلكة ومبوبة كقروض وسلفيات، يتم قياس مخصص خسائر الاضمحلال على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة باستخدام معدل العائد الأصلي الفعال للأصل المالي وهو ذلك المعدل الذي تم احتسابه في تاريخ الاعتراف الأولي (ولا تؤخذ خسائر الائتمان المستقبلية التي لم تتحقق بعد في الاعتبار). ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر الاضمحلال ويتم الاعتراف بعبء الاضمحلال بقائمة الدخل.

وعندما يكون القرض ذا معدل عائد متغير، يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي الساري وفقاً للعقد في تاريخ تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل. وللأغراض العملية، قد يقوم البنك بقياس خسائر اضمحلال قيمة أصل مالي مثبت بالتكلفة المستهلكة على أساس القيمة العادلة لأداة مالية باستخدام أسعار سوق معلنة. وبالنسبة للأصول المالية المضمونة يراعى عند احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي إضافة التدفقات النقدية التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمانات بعد خصم التكاليف المتعلقة بذلك وبغض النظر عما إذا كان التنفيذ على تلك الضمانات مرجح الحدوث من عدمه.

ولأغراض تقدير الاضمحلال على مستوى إجمالي، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من حيث خصائص الخطر الائتماني التي تمثل مؤشراً على قدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة عليهم وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة.

وعند تقدير الاضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الاخفاق التاريخية، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الائتمان المشابهة للأصول التي يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في الفترة التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.

ويتم تحديث توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية بما يعكس التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة وتتوافق معها من فترة إلى أخرى، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية لضمان تقليل أى اختلافات بين الخسائر الفعلية وتقديراته لتلك الخسائر.

استثمارات مالية متاحة للبيع

٢-١٢

يقوم البنك في نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية متاحة للبيع. وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية والمبوبة كأصول متاحة للبيع، يؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من تكلفتها، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل.

ويعد الانخفاض كبيراً بالنسبة لأدوات حقوق الملكية إذا بلغ ١٠% من تكلفة الاستثمار كما يعد الانخفاض ممتداً إذا استمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر، وإذا توافرت الأدلة المشار إليها على اضمحلال قيمة أصل مالي متاح للبيع يتم استبعاد الخسارة المتراكمة التي نشأت من الانخفاض في القيمة العادلة للأصل المالي من حقوق الملكية والاعتراف بها في قائمة الدخل حتى ولو لم يتم استبعاد الأصل المالي من الدفاتر. وإذا ما حدث لاحقاً ارتفاع في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة كاستثمارات مالية متاحة للبيع فلا يتم رد الاضمحلال من خلال قائمة الدخل بل يتم الاعتراف به مباشرة ضمن حقوق الملكية. أما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوبة متاحة للبيع، وكان من الممكن ربط ذلك الارتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بالاضمحلال في قائمة الدخل، يتم رد الاضمحلال أيضاً من خلال قائمة الدخل.

١٣- الأصول غير الملموسة

برامج الحاسب الآلي

يتم الاعتراف بالتكاليف المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلي كمصروف في قائمة الدخل عند تكيدها. ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالتكاليف المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك التي من المرجح أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لمدة تزيد من سنة. ويتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلي المعترف بها كأصل على مدار الفترة المتوقعة الاستفادة منها وذلك من ثلاث إلى خمس سنوات.

١٤- الأصول الثابتة

تتمثل بصفة أساسية في مقر المركز الرئيسى والفروع والمكاتب. وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية مخصصا منها مجمع الإهلاك ومجمع خسائر الاضمحلال - إن وجد. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة بإقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلا مستقلا، حسبما يكون ملائما، وذلك عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالأصل إلى البنك مرجح الحدوث وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح ضمن مصروفات التشغيل الأخرى ضمن الربح أو الخسارة خلال الفترة التي تحدث فيها.

لا يتم إهلاك الأراضي بينما يتم حساب إهلاك لتكلفة الأصول الثابتة الأخرى حتى تصل إلى القيمة التخريدية لها وذلك على أساس أعمارها الإنتاجية باستخدام طريقة القسط الثابت، هذا وقد قام البنك بتعديل تقديرات الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة بدءا من أول يناير ٢٠٠٩ وقام بالمحاسبة عن هذا التعديل بأثر مستقبلي، وبالتالي فلم تتأثر السنوات السابقة بتغيير نسب الإهلاك المستخدمة. وفيما يلي بيان بالأعمار الإنتاجية المقدرة بعد التعديل:

٦٠ سنة	- المباني
١٠ و ٧ سنوات	- التجهيزات والإنشاءات
٥ سنوات	- أثاث مكتبي وخزائن
٥ سنوات	- وسائل نقل
٥ سنوات	- أجهزة الحاسب الآلي
٥ سنوات	- تجهيزات وتركيبات
٧ سنوات	- ماكينات صرف آلي

تبلغ الأعمار الإنتاجية المطبقة للتجهيزات والإنشاءات للفروع المملوكة ١٠ سنوات والمؤجرة ٧ سنوات.

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول الثابتة في نهاية كل فترة مالية، وتعديل كلما كان ذلك ضرورياً. ويتم مراجعة الأصول القابلة للإهلاك بغرض تحديد الاضمحلال وذلك عندما تقع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية للأصل قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية. وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستردادية للأصل أيهما أعلى.

وتتحدد أرباح وخسائر الاستيعادات من الأصول الثابتة بمقدار صافي القيمة البيعية بالقيمة الدفترية للأصل المستبعد ويعترف بتلك الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل.

١٥- الإيجارات

يتم المحاسبة عن الإيجار التمويلي طبقاً للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ بشأن التأجير التمويلي، وتُعد عقود الإيجار الأخرى عقود إيجار تشغيلي.

١-١٥ الاستجار

بالنسبة لعقود الإيجار التمويلي يُعترف بتكلفة الإيجار، بما في ذلك تكلفة الصيانة للأصول المستأجرة، ضمن المصروفات في قائمة الدخل عن السنة التي حدثت فيها. وعندما يقرر البنك ممارسة خيار شراء الأصول المستأجرة يتم رسملة تكلفة شراء الأصل المستأجر ضمن الأصول الثابتة ويهلك على مدار العمر الإنتاجي المتبقي له بذات الطريقة المتبعة للأصول المماثلة.

ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي مخصصاً منها أي مسموحات يتم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

١٦- النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء، وتتضمن النقدية، والأرصدة لدى البنوك المركزية خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي، والأرصدة لدى البنوك وأذون الخزنة.

١٧- المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلال حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام.

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه لتسوية هذه المجموعة من الالتزامات. ويتم الاعتراف بالمخصص حتى لو كان التدفق النقدي الخارج لبند داخل هذه المجموعة ضئيل الاحتمال.

ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

يتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدرة الوفاء بها لسداد الالتزامات ذات الأجل التي تزيد عن سنة من تاريخ المركز المالي باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الالتزام - دون تأثره بمعدل الضرائب الساري - على أن يعكس هذا المعدل القيمة الزمنية للنقود، أما إذا كان أجل السداد سنة فأقل يعترف بالالتزام بالقيمة الاسمية المقدرة سدادها ما لم تكن القيمة الزمنية للنقود مؤثرة فيعترف بالالتزام بالقيمة الحالية.

١٨- عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي يصدرها البنك ضماناً لقروض أو حسابات جارية مدينة مقدمه لعملائه من جهات أخرى، وهي تتطلب من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحملها بسبب عدم وفاء الطرف المدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين. ويتم تقديم الضمانات المالية لبنوك ومؤسسات مالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك.

ويتم الاعتراف الأولي بالضمانات المالية بالقيمة العادلة لتلك العقود في تاريخ منح الضمان مضافاً إليها تكاليف المعاملة المرتبطة بإصدار تلك الضمانات. ويتم القياس اللاحق للالتزام البنك بصفته مصدر الضمانة المالية في نهاية كل فترة مالية على أساس مبلغ القياس الأولي (مخصصاً منه الاستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعاب الضمان في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان)، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانة المالية في تاريخ الميزانية أيهما أكبر. وتحدد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية معززة بحكم الإدارة. ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بأية زيادة في قيمة التزامات الضمانة المالية ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

١٩- مزايا العاملين

نظم الاشتراك المحدد

هي لوائح معاشات يقوم البنك بموجيها بدفع اشتراكات ثابتة لمنشأة منفصلة. ولا يكون على البنك التزام قانوني أو حكومي لدفع مزيد من الاشتراكات إذا لم تكن تلك المنشأة التي تتسلم الاشتراكات تحتفظ بأصول كافية لدفع كافة مزايا العاملين المتعلقة بخدمتهم في الفترات الحالية والسابقة.

يلتزم البنك بسداد مساهمات دورية إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ولا يتحمل البنك أي التزامات إضافية بمجرد سداد تلك المساهمات. ويتم تحميل تلك المساهمات الدورية على قائمة الدخل عن الفترة الذي تستحق فيه وتدرج ضمن مزايا العاملين.

حصة العاملين في الأرباح

يدفع البنك نسبة من الأرباح النقدية المتوقع توزيعها كحصة للعاملين في الأرباح ويعترف بحصة العاملين في الأرباح كجزء من توزيعات الأرباح خصما على حقوق الملكية وكمالنزام عندما تعتمد من الجمعية العامة من مساهمي البنك، ولا تسجل أي التزامات تتعلق بحصة العاملين في الأرباح غير الموزعة.

٢٠- ضرائب الدخل

تتضمن ضرائب الدخل على ربح أو خسارة الفترة كل من الضريبة الجارية والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضرائب الدخل المتعلقة بالبنود التي تعالج التغيرات في قيمتها ضمن حقوق الملكية حيث يتم الاعتراف بالضريبة المرتبطة بها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل الجارية على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ اعداد الميزانية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقا للأسس المحاسبية وقيمتها طبقا للأسس الضريبية، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ اعداد الميزانية.

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان للبنك الحق القانوني في إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية الجارية وعندما تكون أيضا ضرائب الدخل المؤجلة تابعة لذات الإدارة الضريبية.

٢١- رأس المال

٢١-١ تكلفة إصدار أسهم رأس المال

يتم عرض مصاريف الإصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات (بالصافي بعد خصم الأثر الضريبي) وذلك خصما من حقوق الملكية.

٢١-٢ توزيعات الأرباح

تُثبت توزيعات الأرباح التي يقرر البنك توزيعها خصماً على حقوق الملكية في التاريخ الذي تُقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة المقرّرتان بموجب النظام الأساسي للبنك وقانون الشركات.

٢٢- أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة أمانة يترتب عليها تملك أو إدارة أصول نيابة عن أفراد وأمانات وصناديق مزايا ما بعد إنتهاء الخدمة ومؤسسات أخرى. ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها لا تمثل أصولاً أو أرباحاً للبنك.

٢٣- أرقام المقارنة

يعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغيرات في عرض القوائم المالية للفترة الحالية.

٢٤- إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالميزانية، فيما يلي:

- الالتزام بالمطلوبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري.
- حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.
- يتم مراجعة كفاية رأس المال طبقاً لمقرارات بازل ٢ واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإداعها لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي.
- ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي :
- الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع. وقد بلغ رأس المال المدفوع للبنك في نهاية الفترة / السنة المالية مبلغ ١,٧٠٠ مليون جنيه.
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وإجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٠%.
- وقد بلغت تلك النسبة لدى البنك ١٧,٥٩ % في نهاية سبتمبر ٢٠١٣.

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى :

تتكون الشريحة الأولى من جزئين و هما رأس المال الأساسي المستمر (Going Concern Capital – Tier One)

و رأس المال الأساسي الإضافي (Additional Going Concern – Tier One)

الشريحة الثانية : وهي رأس المال المساند (Gone Concern Capital – Tier Two) ، و يتكون مما يلي :-

- ١- ٤٥% من قيمة احتياطي فروق ترجمة العملات الأجنبية الموجبة.
- ٢- ٤٥% من قيمة الاحتياطي الخاص.
- ٣- ٤٥% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية (إذا كان موجباً).
- ٤- ٤٥% من رصيد احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع.
- ٥- ٤٥% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٣

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالآلاف جنيه مصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٦- ٤٥% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية في الشركات التابعة و الشقيقة.

٧- الأدوات المالية المختلطة.

٨- القروض (الودائع) المساندة مع استهلاك ٢٠% من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها.

٩- مخصص خسائر الاضمحلال للقروض و التسهيلات و الالتزامات العرضية المنتظمة بما لا يزيد عن ١,٢٥% من إجمالي المخاطر الائتمانية للأصول و الالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر.

ويتكون مقام معيار كفاية رأس المال من الآتي :

١- مخاطر الائتمان

٢- مخاطر السوق

٣- مخاطر التشغيل

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٥٠% مبنية بحسب طبيعة الطرف المدين بكل اصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به، ومع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار. ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

ويخلص الجدول التالي حساب معيار كفاية رأس المال طبقا لمقرارات بازل ٢ في نهاية الفترة الحالية مقارنة بالسنة السابقة.

رأس المال		رأس المال	
القاعدة الرأسمالية		القاعدة الرأسمالية	
الشريحة الاولى بعد الاستبعادات	Going-concern capital	٢٠٢٤ ٣٨٣	٣١ ديسمبر ٢٠١٢
الشريحة الثانية بعد الاستبعادات	Gone – Concern Capital	١٣٨ ٠٨٠	١٣٣ ٠٥٨
إجمالي القاعدة الرأسمالية بعد الاستبعادات		٢ ١٦٢ ٤٦٣	٢ ١٢٨ ٧٨٨
مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل		مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل	
Credit Risk مخاطر الائتمان		Credit Risk مخاطر الائتمان	
Market Risk مخاطر السوق		Market Risk مخاطر السوق	
Operation Risk مخاطر التشغيل		Operation Risk مخاطر التشغيل	
إجمالي مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل		إجمالي مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل	
معيار كفاية رأس المال (%)		معيار كفاية رأس المال (%)	
١٧,٥٩%		١٧,٩٤%	

٢٥- التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات خلال السنة المالية التالية والتي يقوم بالإفصاح عنها. ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل، بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة، وفيما يلي أهم البنود التي استخدم فيها البنك تقديرات وافتراضات محاسبية:

أ - خسائر الاضمحلال في القروض والتسهيلات

يراجع البنك محفظة القروض والتسهيلات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل. وتقوم الإدارة باستخدام حكمها عند تقدير عيبه الاضمحلال المحمل على قائمة الدخل، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوق بها تشير إلى أنه يوجد انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوى القرض الواحد في تلك المحفظة. وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من المقترضين على السداد للبنك، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول البنك. وعندما يتم جدولة التدفقات النقدية المستقبلية تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر ائتمانية في وجود أدلة موضوعية تشير إلى الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة. ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على الخبرة.

ب - اضمحلال الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

يحدد البنك اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة ضمن الأصول المالية المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض هام أو ممتد في قيمتها العادلة عن التكلفة. ويحتاج تحديد ما إذا كان الانخفاض هاماً أو ممتداً إلى حكم شخصي. ولاتخاذ هذا الحكم، يقوم البنك بتقييم - ضمن عوامل أخرى - التذبذبات (Volatility) المعتادة لسعر أدوات الإستثمار. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك اضمحلال عندما يتوافر دليل على وجود تدهور في الحالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تدفقاتها النقدية التشغيلية والتمويلية، أو أداء الصناعة أو القطاع أو التغيرات في التكنولوجيا.

كما يحدد البنك إضمحلال الاستثمارات في أدوات الدين المبوبة ضمن الأصول المالية المتاحة للبيع بالاسترشاد بالقيمة العادلة لتلك الأدوات. وعندما يكون هناك انخفاض في القيمة العادلة لأدوات الدين المتاحة للبيع وتوافر دليل موضوعي على أن هذا الانخفاض يمثل إضمحلال في قيمة أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية المتاحة للبيع يعترف بالاضمحلال فوراً ضمن الأرباح أو الخسائر.

وفي حالة ثبوت وجود إضمحلال في قيمة الأصول المالية المتاحة للبيع سواء كانت في صورة أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين يتم تحويل مجمع الخسائر المعترف بها ضمن حقوق الملكية لتلك الأدوات إلى الأرباح أو الخسائر حتى ولو لم يتم إستبعاد الأصل من الدفاتر بعد.

وإذا تم اعتبار كل انخفاض في القيمة العادلة يمثل إضمحلالاً، فإن البنك سوف يتكبد خسائر إضافية بمقدار ٥٢.٦٢٠ ألف جنيه تمثل تحويل احتياطي القيمة العادلة السالبة إلى قائمة الدخل.

ج - القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة بأسواق نشطة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم. وعندما يتم استخدام هذه الأساليب (مثل النماذج) لتحديد القيم العادلة، يتم اختبارها ومراجعتها دورياً باستخدام أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التي قامت بإعدادها. وقد تم اعتماد جميع النماذج قبل استخدامها، وبعد تجربتها وذلك لضمان أن نتائجها تعكس بيانات فعلية وأسعار يمكن مقارنتها بالسوق. وتستخدم تلك النماذج البيانات المنشورة فقط كلما كان ذلك عملياً، إلا أن مناطق مثل مخاطر الائتمان (الخاصة بالبنك والأطراف المقابلة Counterparty) والتذبذبات (Volatility) والارتباطات (Correlations)، تتطلب من الإدارة استخدام تقديرات. ويمكن أن تؤثر التغييرات في الافتراضات حول تلك العوامل على القيمة العادلة للأدوات المالية التي يتم الإفصاح عنها.

د - ضرائب الدخل

نظراً لأن بعض العمليات والحسابات يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد، لذا يقوم البنك بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدي احتمال نشأة ضرائب إضافية. وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها، فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل ومخصص الضريبة المؤجلة في الفترة / السنة التي يتم تحديد الاختلاف فيها.

بنك بي إن بي باريبا (شركة مساهمة مصرية)

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٣

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالآلاف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

- صافى دخل المتاجرة

٣٠ سبتمبر ٢٠١٣	٣٠ سبتمبر ٢٠١٢	
١٢٢ ٩٩٦	٦٣ ٢٣٨	أرباح التعامل فى العملات الأجنبية
		أرباح (خسائر) تقييم مشتقات مالية:
٤١٨	٥٣٥	(خسائر) أرباح تقييم عقود صرف أجله
(٤)	٩	(خسائر) أرباح تقييم مبادلة سعر العائد
١ ٣٥٤		أرباح تقييم عقود خيار عملات
١٠٩	٢٤٦	أرباح (خسائر) تقييم أصول ماليه بغرض المتاجرة
١٢٤ ٨٧٣	٦٤ ٠٢٨	الإجمالى

- نصيب السهم فى الربح

يُحسب نصيب السهم الأساسى فى الربح بقسمة صافى الأرباح الخاصة بمساهمى البنك على المتوسط المرجح للأسهم العادية المُصدرة خلال الفترة.

٣٠ سبتمبر ٢٠١٣	٣٠ سبتمبر ٢٠١٢	
٢٨٩ ٦٥٧	١٧٤ ٣٩٩	صافى أرباح الفترة .
١٧ ٠٠٠	١٧ ٠٠٠	المتوسط المرجح للأسهم العادية المُصدرة
١٧,٠٤	١٠,٢٦	نصيب السهم الأساسى فى الربح (بالجنيه) بعد استبعاد حصه العاملين

- قروض وتسهيلات العملاء

٣٠ سبتمبر ٢٠١٣	٣١ ديسمبر ٢٠١٢	
١٠٦ ٧٢٧	١ ٨٧٨	أوراق تجارية مضمومة
٧ ١٨٦ ٥٨٠	٦ ٥٥١ ٤٨٠	قروض العملاء
٧ ٢٩٣ ٣٠٧	٦ ٥٥٣ ٣٥٨	
(٢٥ ٤٥٤)	(١٩ ٤٩٢)	يخصم : الجزء الغير مستهلك من عمولات اصدار القروض
(٣٤٧ ٦٧٠)	(٣٢٦ ٣٩٠)	يخصم : مخصص خسائر الإضمحلال
٦ ٩٢٠ ١٨٣	٦ ٢٠٧ ٤٧٦	الصافى

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٣

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالآلاف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

الحركة على مخصص خسائر إضمحلال القروض وتسهيلات العملاء خلال الفترة / السنة كانت كما يلي:

الفترة المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٣			
محدد	مجموعات متشابهة	الإجمالي	
٢١١ ٧١٥	١١٤ ٦٧٥	٣٢٦ ٣٩٠	رصيد المخصص في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢
١٥ ٤٤٠	٣٩ ٩٠٧	٥٥ ٣٤٧	عبء الاضمحلال
(٥ ٠٦١)	(٣٣ ٠٢٥)	(٣٨ ٠٨٦)	رد الاضمحلال
٢ ٨١١	٢ ٣٢٣	٥ ١٣٤	فروق ترجمة أرصدة المخصص بالعملة الأجنبية
-	-	-	متحصلات من قروض سبق إعدامها
(١ ١١٥)	-	(١ ١١٥)	المستخدم من المخصصات خلال الفترة
٢٢٣ ٧٩٠	١٢٣ ٨٨٠	٣٤٧ ٦٧٠	رصيد المخصص في آخر الفترة

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢			
محدد	مجموعات متشابهة	الإجمالي	
٢٧١ ٣٧٠	٩٠ ٠٨٥	٣٦١ ٤٥٥	رصيد المخصص في ٣١ ديسمبر ٢٠١١
٢٤ ٢٥١	٤٧ ٦١١	٧١ ٨٦٢	عبء الاضمحلال
(٧ ٩٣٦)	(٢٤ ٦٦٣)	(٣٢ ٥٩٩)	رد الاضمحلال
١ ٨٨٣	١ ٢٧٠	٣ ١٥٣	فروق ترجمة أرصدة المخصص بالعملة الأجنبية
-	٣٧٢	٣٧٢	متحصلات من قروض سبق إعدامها
(٧٧ ٨٥٣)	-	(٧٧ ٨٥٣)	المستخدم من المخصصات خلال السنة
٢١١ ٧١٥	١١٤ ٦٧٥	٣٢٦ ٣٩٠	رصيد المخصص في آخر السنة

- أدوات المشتقات المالية

وفيما يلي القيم العادلة للمشتقات المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة:

٣٠ سبتمبر ٢٠١٣			٣١ ديسمبر ٢٠١٢		
المبلغ التعاقدى / الافتراضى	القيمة العادلة		المبلغ التعاقدى / الافتراضى	القيمة العادلة	
الأصول	الالتزامات		الأصول	الالتزامات	
(أ) المشتقات المحتفظ بها بغرض المتاجرة					
مشتقات العملات الأجنبية					
١٣١ ٥٣٧	٢٨	١٩٩٩	١٩٨٩٣	٢٢٧	٣٧٢
عقود عملة آجلة					
٣٨٣ ٨٠٧	٧ ٣٦٢	٧ ٣٦٢	-	-	-
عقود خيارات العملات (خارج المقصورة)					
٧ ٣٩٠	٩ ٣٦١		٢٢٧	٣٧٢	
مشتقات معدلات العائد					
٩٥٥ ٩٤٠	٥٩٠	٥٦٧	٤ ٧٦٦ ٥٨٠	٢ ٥٠٤	٢ ٢٣٣
عقود مبادلة عائد					
٥٩٠	٥٦٧		٢ ٥٠٤	٢ ٢٣٣	
إجمالي أصول / التزامات المشتقات المحتفظ بها بغرض المتاجرة					
٧ ٩٨٠	٩ ٩٢٨		٢ ٧٣١	٢ ٦٠٥	

بنك بي إن بي باريبا (شركة مساهمة مصرية)

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٣

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالآلاف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

- أصول مالية بغرض المتاجرة

٣٠ سبتمبر ٢٠١٣	٣١ ديسمبر ٢٠١٢	(أ) أدوات دين: سندات حكومية
٩ ٦٢١	٩ ٦١٣	
٩ ٦٢١	٩ ٦١٣	إجمالي أصول مالية بغرض المتاجرة

- استثمارات مالية متاحة للبيع

٣٠ سبتمبر ٢٠١٣	٣١ ديسمبر ٢٠١٢	(أ) أدوات دين: أدوات دين مدرجة في السوق بالقيمة العادلة
٢ ٥٠٤ ٨٧٧	١ ٧٦٦ ٠٠٦	
(ب) أدوات حقوق ملكية: أدوات حقوق ملكية غير مدرجة في السوق بالتكلفة		
٤ ١٣٧	٤ ١٣٧	
٢ ٥٠٩ ٠١٤	١ ٧٧٠ ١٤٣	إجمالي استثمارات مالية متاحة للبيع

أدوات حقوق الملكية غير المدرجة في السوق أعلاه تم قياسها بالتكلفة نظراً لعدم وجود معلومات متاحة لقياس القيمة العادلة باستخدام أحد نماذج التقييم التي يمكن الاعتماد عليها، هذا ولا يوجد مؤشرات للإضمحلال في قيمة تلك الأدوات في نهاية الفترة / السنة المالية.

٣٠ سبتمبر ٢٠١٣	٣١ ديسمبر ٢٠١٢	أرصدة متداولة
٧٣١ ٢١٨	٨١١ ٢٠٢	
١ ٧٧٣ ٦٥٩	٩٥٤ ٨٠٤	أرصدة غير متداولة
٢ ٥٠٤ ٨٧٧	١ ٧٦٦ ٠٠٦	
أدوات دين ذات عائد ثابت		
٢ ٥٠٤ ٨٧٧	١ ٧٦٦ ٠٠٦	
٢ ٥٠٤ ٨٧٧	١ ٧٦٦ ٠٠٦	

- استثمارات في شركات تابعة

حدث تغيير على استثمارات البنك في الشركات التابعة خلال الفترة حيث بلغت قيمتها الدفترية ٩٩ ٨٩٦ ألف جنيه في نهاية الفترة وبيانها كالتالي:

آخر الفترة الحالية ٣٠ سبتمبر ٢٠١٣	البلد مقر الشركة	أصول الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	إيرادات الشركة	أرباح الشركة	نسبة المساهمة
		ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه	%
شركة بي إن بي باريبا للتأجير التمويلي	مصر	٢١٩,٨٢٣	٩٩,٧٧٣	٨٣,١٥٤	٧,١٠٢	٩٩,٨

آخر سنة المقارنة ٣١ ديسمبر ٢٠١٢	البلد مقر الشركة	أصول الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	إيرادات الشركة	أرباح الشركة	نسبة المساهمة
		ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه	%
شركة بي إن بي باريبا للتأجير التمويلي	مصر	٢٧١,٨١١	١٥٨,٧٩٨	١٢٤,٨٤١	٤,٨٤٣	٩٩

بنك بي إن بي باريبا (شركة مساهمة مصرية)

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٣

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالآلاف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

- أصول أخرى

٣٠ سبتمبر ٢٠١٣	٣١ ديسمبر ٢٠١٢	
١٤٨ ٤٨٤	٩٤ ٠٦١	إيرادات مستحقة
١٨ ٣٠٢	١٠ ٤٢٧	مصرفات مقدمة
٨٥٢	٣٩١	دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة
٤٣٩	٤٣٩	أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون (بعد خصم المخصص)
٢ ٥٢٣	٢ ٥٠٦	تأمينات وعهد
٢٢ ٧٦٨	١٦ ٧٥٠	أخرى (بعد خصم المخصص)
<u>١٩٣ ٣٦٨</u>	<u>١٢٤ ٥٧٤</u>	الإجمالي

- ودائع العملاء

٣٠ سبتمبر ٢٠١٣	٣١ ديسمبر ٢٠١٢	
٦ ٩٤٨ ١٤٠	٥ ٥٨٣ ٩٦٠	ودائع تحت الطلب
٥ ٦٦٨ ٣٤٣	٥ ١٥٠ ٨٤٧	ودائع لأجل وبإخطار
٢ ٠٧٢ ٥٥٤	١ ٠٣٩ ٨٦٢	شهادات ايداع وإدخار
١ ٢٥٦ ٩٢٩	١ ١٣٤ ٨٦٦	حسابات توفير
١٣٤ ٨٣١	٩١ ٤٠٣	ودائع أخرى
<u>١٦ ٠٨٠ ٧٩٧</u>	<u>١٣ ٠٠٠ ٩٣٨</u>	الإجمالي
٨ ٦٩٥ ٥١٦	٧ ٥٣٠ ٤٦١	ودائع مؤسسات
٧ ٣٨٥ ٢٨١	٥ ٤٧٠ ٤٧٧	ودائع أفراد
<u>١٦ ٠٨٠ ٧٩٧</u>	<u>١٣ ٠٠٠ ٩٣٨</u>	الإجمالي
٤ ١٥٥ ٤٢٥	٣ ٥٤٤ ٨٥١	أرصدة بدون عائد
١١ ٩٢٥ ٣٧٢	٩ ٤٥٦ ٠٨٧	أرصدة ذات عائد ثابت
<u>١٦ ٠٨٠ ٧٩٧</u>	<u>١٣ ٠٠٠ ٩٣٨</u>	الإجمالي

- التزامات أخرى

٣٠ سبتمبر ٢٠١٣	٣١ ديسمبر ٢٠١٢	
٥٥ ٠٤٧	٣٨ ٠٠٠	عوائد مستحقة
٦٤	٢٩	إيرادات مقدمة
١٤٤ ٢٧٩	١٢٩ ١٦١	مصرفات مستحقة
١٦٢ ٧٥٢	١٣٦ ٣٠٦	أرصدة دائنة متنوعة
<u>٣٦٢ ١٤٢</u>	<u>٣٠٣ ٤٩٦</u>	الإجمالي

- رأس المال

بلغ رأس المال المصرح به ٢,٥٠٠ مليون جنيه مصري في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٣ (٣١ ديسمبر ٢٠١٢: ٢,٥٠٠ مليون جنيه مصري) وبلغ رأس المال المصدر ١,٧٠٠ مليون جنيه مصري في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٣ (٣١ ديسمبر ٢٠١٢: ١,٧٠٠ مليون جنيه مصري) مقسم على ١٧ مليون سهم بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه مصري للسهم الواحد وجميع الأسهم المصدرة مسددة بالكامل.

قام بنك بي إن بي باريبا فرنسا ببيع عدد ١٦,١٨٢,٨٤٧ سهم من أسهمه لبنك بي إن بي باريبا ش.م. لبنك الامارات دبي الوطني لتصبح نسب المساهمة في البنك ٩٥,٢% و ٤,٤% و ٠,٤% لكل من بنك الامارات دبي الوطني و بنك مصر وصندوق العاملين لبنك القاهرة على التوالي بموجب إخطارات نقل الملكية الصادرة من بورصة الأوراق المالية، كما تم بيع أسهم بنك مصر و صندوق العاملين لبنك القاهرة بالكامل الى بنك الامارات دبي الوطني و الامارات دبي الوطني للأوراق المالية و الامارات للخدمات المالية في ٤ سبتمبر ٢٠١٣ لتصبح نسب المساهمة في البنك ٩٩,٩٩٨% و ٠,٠٠١% و ٠,٠٠١% على التوالي وجاري تسجيل تلك التعديلات بالسجل التجاري.

- الموقف الضريبي

الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

- تم تسوية نهائية من بداية النشاط حتى عام ٢٠٠٨.
- تم فحص عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ وتمت المطالبة و جاري عمل اللجنة الداخلية.
- تم تقديم الاقرار الضريبي عن عامي ٢٠١١/٢٠١٢ و تم السداد و لم نخطر بالفحص.

أحداث هامة

تم في تاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠١٢ توقيع عقد بيع مبدئي للأسهم المملوكة لبنك بي إن بي باريبا - باريس الى بنك الامارات دبي الوطني و قد تم الحصول على موافقة البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٢ يناير ٢٠١٣ و تم الحصول على موافقة الهيئة العامة للاستثمار بتاريخ ٢٩ ابريل ٢٠١٣ و تم نقل الملكية بالبورصة بتاريخ ٩ يونيو ٢٠١٣ .